مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 02 السنة 2021 ص 480 - 501

تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/21

تحديات الدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا

The challenges of European countries in the fight against illegal immigration after the Corona pandemic

بلقاسم محمد*[1]

[1]جامعة البليدة 2 (الجزائر)، belkacem.mohamed12@gmail.com

الملخص:

لم تسلم الدول الأوروبية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حتى مع ظهور جائحة كورونا سنة 2020، فرغم انخفاض معدلات الهجرة خلال هذه الفترة إلا أن هذا لم يمنع تواصل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو هذه الدول.

من هذا المنطلق سنتطرق إلى واقع واستعدادات الدول لمكافحة هذه الظاهرة في هذا الظرف الصحي الخاص. هذا الواقع فرض على الدول الأوروبية أخذ احتياطاتها اللازمة وإعادة النظر في تدابير المكافحة مستقبلا لاسيما البعد الصحي، كما فرض ضرورة الاستعداد للتصدي للمهاجرين غير الشرعيين في ظل التنبؤ بزيادة عددهم بعد الجائحة بفعل المخلفات الاقتصادية لجائحة كورونا على الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، جائحة كورونا، مكافحة، وقاية، البعد الصحي.

*المؤلف المرسل

Abstract:
European countries have not been spared from the phenomenon of illegal immigration even with the emergence of the Corona pandemic in 2020, despite the decline in migration rates during this period, but this has not prevented the continuous flow of illegal immigrants to these countries, from this point of view we will approach the preparations of the countries to fight against this phenomenon in this special circumstance of health. This reality has forced European countries to take the necessary precautions and reconsider future control measures, in particular the health dimension, as well as the need to prepare to deal with illegal immigrants in view of the forecast of an increase in their number after the pandemic.
Keywords: illegal immigration; coronavirus pandemic; fight; prevention; health dimension

مقدمة:

يعد حق الفرد في التنقل من إقليم إلى إقليم من بين أهم الحقوق الطبيعية للفرد التي كرستها معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 إلى يومنا هذا، وقد ارتبط مصطلح التنقل دائما مع مصطلح الهجرة من مكان الى مكان أو من بلد لآخر، فالهجرة والسفر من بين أهم المسائل التي تطرقت إليها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية خاصة مع تزايد حاجيات الفرد الاجتماعية والاقتصادية مما أدى بهذا الأخير بالبحث عن مكان يضمن له تلبية هذه الحاجيات ولو تطلب ذلك بالسفر والهجرة غير الشرعية التي ازدادت أرقامها ومعدلاتها بشكل لافت بداية من تسعينيات القرن الماضي، وهو الكلام الذي يصدق على منطقتنا الجزائر وشمال إفريقيا التي تشهد يوميا هجرة الآلاف من الأفراد بطريقة غير شرعية نحو الدول الأوروبية بحثا عن مستوى معيشي واجتماعي أفضل، هذا الواقع دفع بالدول الاوروبية إلى رصد مجموعة من الآليات قصد التعامل والتصدي لهذه الظاهرة منذ أن بدأت أرقامها تتزايد بشكل مقلق.

لكن مع بداية الأشهر الأولى لسنة 2020 تغير كل شيء بظهور جائحة كورونا التي غيرت كل المفاهيم وأثرت على جميع الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية،

وحتى السياسية، فالتعامل مع هذا الوباء وما يتطلبه من إجراءات وقائية أثر على الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا إيجابيا وسلبيا وهو ما سنتطرق إليه في هذا البحث الذي يثير إشكالية تتعلق بـــ:تأثير جائحة كورونا على مكافحة الهجرة غير الشرعية بالدول الأوروبية ومدى مواءمة آليات المكافحة بين مقتضيات وإجراءات الوقاية من كورونا وواقع الهجرة غير الشرعية؟

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي بعرض وتحليل واقع الهجرة غير الشرعية عند ظهور جائحة كورونا وتأثير هذه الجائحة على حجم هذه الظاهرة وتدابير مكافحتها، كما قسمنا بحثنا هذا إلى مبحثين، بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى واقع الهجرة غير الشرعية نحو الدول في ظل جائحة كورونا، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى تدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا.

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية في ظل جائحة كورونا

تعد دول أوروبا المقصد والهدف الرئيسي للهجرة الشرعية وكذلك غير الشرعية، إذ عرفت هذه الدول تدفق دائم للمهاجرين الذي ازداد مع مرور السنوات بمنحى تصاعدي، غير أن الهجرة نحو هذه الدول كانت تتأثر دائما بالعوامل والأحداث سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية من حيث زيادة و انخفاض معدلات الهجرة مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية والأزمات الاقتصادية، يضاف إليها فيروس كورونا أو ما يسمى بكوفيد 19 الذي اجتاح العالم مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 والذي أثر كثيرا على عدة مجالات من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهو ما سنتطرق إليه الآن بتحليل واقع الهجرة غير الشرعية في ظل انتشار جائحة كورونا، لكن قبل ذلك سنعرض باختصار أهم أسباب الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية نحو دول أوروبا

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية وذلك بالنظر إلى سبب اختيار المهاجر غير الشرعي لدولة ما بالاعتماد على مجموعة من المحفزات الموجودة لدى دول المهجر التي تدفع بالفرد للهجرة نحوها بطريقة غير شرعية، إذ تتراوح هذه الأسباب بين

الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، وحتى النفسية على أن يصب مجموعها في البحث عن ما هو أفضل، لذا ومن أجل التفصيل أكثر حول هذا الموضوع سنتطرق إلى أسباب الهجرة غير الشرعية نحو دول أوروبا والتي قسمناها الى أسباب عامة وأسباب خاصة.

الفرع الأول: الأسباب العامة للهجرة غير الشرعية نحو دول أوروبا

هذه الأسباب نجدها تخص دوافع الهجرة لجميع الدول التي تجذب المهاجرين غير الشرعيين وبذلك فهي لا تتعلق بالدول الأوروبية فقط، بحيث يمكن لنا أن نختصر هذه الأسباب في الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية.

أولا – الأسباب الاقتصادية: يعد السبب الاقتصادي من أقوى العوامل التي تجذب المهاجرين غير الشرعيين وذلك بسبب الفارق بين الدول المتطورة مقصد المهاجرين والدول المتخلفة والنامية التي ينتمي إليها المهاجرين، فالهوة الاقتصادية ظاهرة بين هذه الدول مما يجعل بالأفراد الاضطرار إلى المغامرة بأنفسهم من أجل الوصول إلى الدول المتقدمة مثلما يحدث للمهاجرين الأفارقة وشمال إفريقيا خاصة عند الهجرة عن طريق البحر باتجاه الدول الأوروبية، فارتفاع نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي في عديد الدول يؤدي في النهاية بالبحث عن ظروف أحسن[1] وهو ما لا يتحقق إلا عن طريق الهجرة غير الشرعية حسب نظر هؤلاء المهاجرين.

ثانيا– الأسباب الاجتماعية والنفسية: لا تقل الأسباب الإجتماعية أهمية وقوة من حيث ترتيب أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية ذلك أن الرغبة في تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي إنما يرتبط بالمكانة الإجتماعية لهؤلاء المهاجرين والعمل على تحسينها، فالأفراد يتطلعون للنجاح والبحث عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم والعمل على تحسينها من خلال الهجرة غير الشرعية[2].

ثالثا– عدم الاستقرار السياسي والأمني: يؤدي تدهور الأوضاع الأمنية و عدم الإستقرار السياسي بالأفراد بالبحث عن وضع أمني وسياسي آمن، فالأوضاع الأمنية مثلا كالإضطرابات الداخلية والحروب تؤثر سلبا على عدة مجالات مما يدفع في النهاية بالأفراد إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية على حد سواء.

الفرع الثاني: الأسباب الخاصة للهجرة غير الشرعية نحو دول أوروبا

الأسباب الخاصة هي التي تخص الدول الأوروبية فقط، أي أنها تجذب الأفراد وتدفعهم لاختيارها عن غيرها من باقي الدول لما تتميز به من خصوصية محفزة للهجرة نحوها، وهي تتعلق بالموقع الجغرافي وكذلك المحفزات الخاصة بدول أوروبا.

أولا– الموقع الجغرافي المتميز: يعد الموقع الجغرافي للدول الأوروبية الكبرى من بين أهم أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية نحوها، خاصة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تشهد تزايدا كبيرا في عدد المهاجرين غير الشرعيين مثل إيطاليا، إسبانيا وفرنسا التي تقرب للدول الإفريقية والتي تشهد يوميا هجرة المئات من الشباب بطريقة غير شرعية نحو دول أوروبا عن طريق البحر، كما أن هذا القرب الجغرافي يؤمن نوعا ما سهولة الوصول والإستغلال الأمثل للتطور التكنولوجي في الهجرة مثل وسائل الاتصال[3] والمعدات المستعملة في الهجرة كالقوارب التي تستورد من أوروبا إلى دول شمال إفريقيا.

ثانيا– المحفزات الخاصة لدول أوروبا للمهاجرين: هناك العديد من المحفزات التي تجذب الأفراد للهجرة نحو الدول الأوروبية والتي يمكن اختصارها فيما يلي[4]:

– توفير مناصب الشغل للمهاجرين وتسوية وضعية الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين سنويا

– الحاجة الدائمة لدول أوروبا الغربية لليد العاملة بفعل ارتفاع نسبة الشيخوخة لدى هذه الدول

– تُوفر الدول الأوروبية المناخ الأنسب لاحتضان الكفاءات والأدمغة مما جعل بهذه الفئة تعمل على الهجرة غير الشرعية تجاه هذه الدول

– الإندماج السريع للمهاجرين غير الشرعيين في الدول الأوروبية

– ارتباط فئة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين مع الدول الأوروبية وتفضيلها عن باقي دول العالم يرجع لأسباب تاريخية خاصة لدى الدول الإفريقية التي كانت غالبيتها مستعمرات فرنسية، بريطانية وإسبانية

المطلب الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية في ظل انتشار جائحة كورونا:

بعد ان اجتاحت جائحة كورونا للعالم مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، ظهرت الكثير من البحوث والدراسات التي تمحورت حول تأثير هذه الجائحة على عدة مجالات، فبدورنا نحن سنتطرق إلى واقع الهجرة غير الشرعية بعد أن اجتاح هذا الوباء دول العالم خاصة الدول الأوروبية التي مسها بقوة وتضررت كثيرا منه، بحيث سنبين واقع الهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية ثم تحليل وإجراء مقارنة كيف تأثرت هذه الهجرة قبل ظهور الجائحة وبعدها.

الفرع الأول: واقع الهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية

عرفت الدول الأوروبية تزايدا مضطردا في أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وذلك بفضل سياسة هذه الدول في الإنفتاح على الهجرة بداية من خمسينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا.

فألمانيا مثلا كانت تستقبل منذ سنوات 1950 ما يقارب 200 الف مهاجر سنويا،أما إسبانيا فقد بلغ عدد المهاجرين بها سنة 2011 بـــأكثر من خمسة ملايين[5]، إذ يشمل هذا العدد المهاجرين بصفة عامة سواء من دخلو بطريقة شرعية أو غير شرعية وسويت وضعيتهم القانونية فيما بعد.

أما العدد الإجمالي للأجانب فقد ارتفع لدى دول الإتحاد الأوروبي عام 2006 إلى 29 مليون ما يمثل نسبة 5.8%، إلا أن الهجرة تزداد بين دول حوض المتوسط ودول شرق البحر المتوسط ذلك أن دول حوض البحر المتوسط مثل إيطاليا وإسبانيا تعد هدفا مغريا للمهاجرين غير الشرعيين، في حين دول شرق المتوسط كاليونان تشكل منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو الدول الكبرى لأوروبا كألمانيا وفرنسا[6].

وعلى العموم فإن واقع الهجرة غير الشرعية عند الدول الأوروبية كان قبل سنة 2020 تاريخ انتشار وباء كورونا يتميز بما يلي[7]:

– الإحصائيات تشير الى أن عدد المهاجرين السريين وطالبي اللجوء قدر عددهم سنة 2019 بـــ:123920.

– منذ سنة 2016 بدأت نسبة أعداد الواصلين إلى أوروبا في التراجع وذلك بأكثر من مليون سنة 2015 إلى 490456 سنة 2016، ,ثم 186788 سنة 2017، و 144282 سنة 2018، إذ يعود هذا التراجع إلى سياسة الإتحاد الأوروبي في تشديد الرقابة على المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، بل حتى التشديد في الإجراءات القانونية للدخول بطريقة شرعية.

– تتسم الهجرة غير الشرعية بالدخول عن طريق البحر ما يمثل نسبة 80%، في حين يمثل فقط 20 % من يدخلون الدول الأوروبية عن طريق البر.

– أكثر البلدان التي يحاول المهاجرين غير الشرعيين الدخول إليها هي اليونان وبلغاريا مع حركة نشيطة للمهاجرين عبر كرواتيا من أجل الوصول الى أوروبا الغربية.

– يشكل البحر الأبيض المتوسط بمثابة مقبرة للمهاجرين غير الشرعيين إذ بلغ عدد الوفيات للمهاجرين سنة 2019 بـــــ 3170 حالة يمثل أكثر من 30% منها منطقة البحر الأبيض المتوسط من حيث عدد الوفيات وذلك بـــــ 1246 حالة وفاة دون احتساب المفقودين.

في ظل هذا الواقع وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام رهان صعب وهو ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات من جهة، والعمل على حماية حقوق هؤلاء المهاجرين من جهة أخرى، وهو ما يصعب التوفيق بينهما خاصة إذا علمنا بأن ذلك يتطلب إمكانيات بشرية ومالية هائلة لتحقيقه.

في هذا الصدد رصد الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات قصد التصدي للمهجرين غير الشرعيين مثل:

– اختصاص القوات الأوروبية أو ما يعرف EURO FORCE بالتصدي للهجرة غير الشرعية

– إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود

- إنشاء مراكز الإعتقال والطرد
- التعاون بين الدول عن طريق اتفاقيات ثنائية وجماعية

من خلال إدراج هذه الآليات عملت دول الإتحاد الأوروبي على مكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاولة التقليل منها بعد أن أدركت خطورتها التي تثقل كاهل الدول إقتصاديا في ظل الزمة الاقتصادية التي مستها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى ارتباط الهجرة غير الشرعية بجرائم أخرى كالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر لغرض الإستغلال الجنسي الذي الذي يمثل نسبة 56% ثم الإستغلال في العمل بنسبة 26% يليه التسول القسري والمتاجرة بالأعضاء بنسبة 18%، فمختلف أنواع هذا الإستغلال يكون أكثر ضحاياه النساء والأطفال باستغلال حاجة هؤلاء المهاجرين غير الشرعين للمال[8]. هذا الوضع أقلق كثيرا منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي أوصت الدول الأوروبية بضرورة معالجة ملف المهاجرين غير الشرعيين باحترام حقوقهم والعمل على مساعدة هؤلاء من أجل العودة إلى أوطانهم.

الفرع الثاني: تأثير إجراءات الوقاية من جائحة كورونا على الهجرة غير الشرعية في أوروبا

أثرت الإجراءات الوقائية من جائحة كورونا لاسيما تلك المتعلقة بالحجر المنزلي وغلق الحدود وتوقف حركة النقل البري، البحري والجوي على عدة مجالات، إلا أن أهم مجال مسته بقوة هذه الإجراءات هو حركة تنقل الأفراد داخل إقليم الدولة الواحدة وبين الدول الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول انعكاس هذه الإجراءات على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو ما سنتطرق إليه بشي من التفصيل الآن.

بعد الإطلاع على الأرقام والبيانات التي تقدمها الوكالة الأوروبية لحرس السواحل والحدود the European Border and Coast Guard Agency أو ما يعرف بـــ FRONTEX [9]، تبين بأن مختلف القيود والإجراءات الوقائية من جائحة كورونا التي فرضتها مختلف دول العالم كان لها الأثر الإيجابي في التقليل من حجم ومعدلات الهجرة غير الشرعية حيث سجلت الأرقام والملاحظات التالية خلال سنة 2020[10] :

– انخفظت نسبة المعابر الحدودية غير الشرعية إلى 13% مقارنة مع سنة 2019.
– تم تسجيل أعلى نسبة من المهاجرين غير الشرعيين لدى السوريين ثم المغاربة ثم التونسيون ثم الجزائريون على التوالي.
– شهدت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أقل نسبة منذ سنة 2013 بعدد يقدر بـــــحوالي 20000 ألف مهاجر غير شرعي أي بمعدل إنخفاض يقدر بثلاثة أرباع عدد المهاجرين غير الشرعيين.
– انخفاض نسبة المهاجرين غير الشرعيين لدى فئة النساء والأطفال حيث سجلت محاولة الهجرة غير الشرعية بمعدل إمرأة واحدة من كل عشر عمليات رصد سنة 2020 في حين كانت سنة 2019 تسجل إمرأة واحدة لأربع عمليات رصد، كما انخفظت نسبة عملية الهجرة غير الشرعية للأطفال سنة 2020 بتسجيل طفل واحد لكل عشرة مهاجرين غير شرعيين بمعدل انخفاض يقدر بـــــ 23% مقارنة مع سنة 2019.

من خلال ما تقدم عرضه يتبين لنا بأن جائحة كورونا كان لها الأثر الإيجابي إن صح القول في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثلما أثرت إيجابيا على مجالات أخرى كالبيئة بعد أن قلت نسبة التلوث بفعل توقف نشاط المصانع وحركة النقل.

كما أن إنخفاض نسبة الهجرة غير الشرعية سنة 2020 بفعل جائحة كورونا هو أمر منطقي إذا ما نظرنا إلى إجراءات التقييد من السفر من جهة، وكذلك إدراك المهاجرين غير الشرعيين لسهولة إكتشاف أمرهم إذا ما حاولو الهجرة، وكذلك الخوف من المصير المجهول عند الوصول إلى دول أوروبا مادامت الحياة شبه متوقفة هناك بفعل غلق المصانع والأسواق وفرض الحجر المنزلي مما يصعب الحصول على المأوى والأكل والعمل، يضاف لكل هذا الخوف من الإصابة بفيروس كورونا بعد أن سجلت الدول الأوروبية أكبر نسبة من الإصابات والوفيات مقارنة بدول أخرى من العالم.

إلا أنه في مقابل ذلك يمكن أن يكون لتأثير جائحة كورونا سلبا على الهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية خاصة الغربية منها في ظل إنعدام وقلة فرص العمل والدخل الفردي جراء تعثر الأنشطة الإقتصادية والأعمال التجارية بفعل التوقف عن العمل لفترة طويلة. هذا الأمر تنبأ له عدة خبراء من بينهم برام فروس الخبير بالمعهد المستقل للهجرة المختلطة بسويسرا أين أكد أن معدلات الهجرة قد انخفظت بفعل جائحة كورونا لكن في مقابل ذلك ستكون هجرة داخلية بفعل العوامل الإقتصادية [11]، كما أن المهاجرين غير الشرعيين سيعملون على إيجاد طرق وثغرات جديدة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا مثل الوافدين من السنغال وموريتانيا عن طريق جزر الكناري والذي ازداد عددهم خلال فترة انتشار فيروس كورونا سنة 2020[12]، الأمر الذي يؤدي بالدول الأوروبية ضرورة احتمال كل السيناريوهات الممكنة بخصوص المهاجرين غير الشرعيين ورصد آليات فعالة قصد التصدي لتدفق المهاجرين المحتمل بعد جائحة كورونا وهو ما سنتطرق إليه في القسم الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني: التصدي للهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية بعد جائحة كورونا

كنا قد أشرنا في الجزء الأول من هذا البحث إلى أن الدول الأوروبية تعد من بين أكثر دول العالم الجاذبة للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، هذا مادفع بالدول الأوروبية بالعمل من أجل إيجاد آليات مناسبة للمكافحة والتصدي للهجرة، وبقدر ما كان بداية إنتشار وباء كورونا إيجابي بتقليص تدفق هؤلاء المهاجرين على دول أوروبا فإن الأمر يستدعي اليقظة والإستعداد لعودة الهجرة غير الشرعية نحو هذه الدول للاعتبارات السابق ذكرها، لكن هذه المرة ظهر بعد آخر لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهو البعد الصحي لمنع زيادة العدوى بهذا الفيروس أو لمنع دخول سلالات أخرى من فيروس كورونا مثل السلالة البريطانية والنيجيرية التي ظهرت مع بداية سنة 2021، من هذه الإعتبارات سنتطرق إلى الآليات المتاحة للدول الأوروبية للتصدي للهجرة غير الشرعية، ثم البعد الصحي للتصدي للهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا.

المطلب الأول: الآليات المتاحة للدول الأوروبية للتصدي للهجرة غير الشرعية

هناك آليات تعتمد عليها الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهي التي كان يعمل بها قبل ظهور فيروس كورونا المستجد، أين أثبتت فعاليتها نسبيا وهي نفسها التي تعتمد عليها هذه الدول الآن في ظل الإستعداد لمرحلة ما بعد كورونا أين تنقسم هذه الآليات إلى مؤسساتية وعملياتية وهو ما سنتطرق اليه الآن.

الفرع الأول: الآليات المؤسساتية للتصدي للهجرة غير الشرعية

في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية بالدول الأوروبية قام الإتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتلخص مهمتها الأساسية في معالجة مشكلة الهجرة، فرغم الظروف الصعبة للعمل التي اتسمت بها فترة اجتياح وباء كورونا لأوروبا إلا أن هذا لم يمنع هذه المؤسسات من مواصلة التصدي لأي محاولة دخول غير شرعي للمهاجرين، من أهم هذه المؤسسات نجد : الوكالة الأوروبية لحرس السواحل والحدود، النظام الأوروبي لمراقبة الحدود، وكذلك منظمة الشرطة الأوروبية التي تضطلع هي الأخرى بمعالجة مشكلة الهجرة.

أولا– الوكالة الأوروبية لحرس السواحل والحدود frontex: تأسست هذه الوكالة عام 2004 لمساعدة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وكذلك المرتبطة باتفاقية شنغن من أجل القيام بما يلي[13]:

– الحماية الخارجية لحدود دول الإتحاد.

– المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ للمهاجرين غير الشرعيين في عرض البحر.

– تسخير الإمكانيات البشرية للتدخل في أي وقت بدول الاتحاد.

وقصد تسهيل عمل هذه الوكالة فإنه يسخر لها سنويا إمكانيات بشرية ومادية كالطائرات والمروحيات، البواخر، والشاحنات، الرادارات المتحركة، الكاميرات الحرارية، وأجهزة ترصد دقات القلب[14]. هذه الإمكانيات يتم استغلالها في كل الحالات التي يشتبه فيها تسلل مهاجرين غير شرعيين عبر الحدود والتأكد من ذلك عن طريق التدخل الميداني لضبط هؤلاء المهاجرين مع توفير المناخ المناسب للتكفل بهم إلى غاية إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية.

ثانيا– نظام مراقبة الحدود الأوروبية eurosur: هو نظام تم إنشاؤه سنة 2013 للتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي والوكالة الأوروبية لحرس السواحل والحدود، الهدف من هذا النظام منع الجريمة عبر الحدود والتصدي للهجرة غير الشرعية وحماية هؤلاء المهاجرين، فعلى العموم فإن عمل هذا النظام يقوم على ما يلي[15]:

– لكل دولة عضو في هذا النظام مركز تنسيق وطني لتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة عن رقابة الحدود بما فيها منظمة فرونتكس.

– تلتزم الدولة العضو في هذا النظام بتقديم صورة عامة على حدودها الخارجية.

– إنشاء لجان إستخباراتية بين هذا النظام ومنظمة فرونتكس حول الحدود ومنطقة ما قبل الحدود.

– يمثل هذا النظام مركزا لتنسيق التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء

ثالثا– مكتب الشرطة الأوروبية Europol: تم إنشاء هذه المنظمة سنة 1992 بموجب إتفاقية إنشاء وبدأت عملها فعليا سنة 1999، أين اهتمت هذه المنظمة بمكافحة الجريمة بمختلف أشكالها وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء فيها، وفيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية عملت منظمة الشرطة الأوروبية على القيام بما يلي:

– تقديم بيانات ومعلومات حول الهجرة غير الشرعية.

– تقييم مخاطر الهجرة غير الشرعية.

– التعاون مع الأطراف الأخرى الفاعلة في هذا الشأن لا سيما المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول والوكالة الأوروبية لحرس السواحل والحدود فرونتكس.

كما تعمل المنظمة بالتصدي لمختلف الجرائم التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية مثل الجرائم الإرهابية، تهريب المخذرات وتهريب الأسلحة، فالكشف عن هذه الجرائم سيؤدي حتما الى مكافحة الهجرة غير الشرعية مادامت كل هذه الجرائم لها علاقة ببعضها البعض[16].

الفرع الثاني: الآليات العملياتية للتصدي للهجرة غير الشرعية

بالإضافة إلى الآليات المؤسساتية التي رصدها الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية نجد آليات عملياتية تتعلق بالتصدي الميداني للهجرة غير

الشرعية، فالآليات العملياتية عديدة ومتنوعة بداية من مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات وكذلك تقديم المساعدات المادية للدول لاسيما تلك الدول التي تفتقر للإمكانيات المادية، وصولا إلى ضبط المهاجرين غير الشرعيين والعمل على إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، على أن يندرج كل هذا ضمن التعاون بين الدول سواء في مجال تبادل المعلومات والخبرات وكذلك المساعدات المادية وهو ما سنتطرق إليه الآن.

أولا– التعاون في إطار تبادل المعلومات والخبرات: يشكل التعاون الدولي من بين الآليات الهامة للتصدي للهجرة غير الشرعية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية بالتركيز على مجموعة من المقومات وهي[17]:

– تبادل المعلومات حول منافذ التسلل عبر الأقاليم.

– الوسائل التي تستخدم للإتصال والتنقل.

– مراقبة تحركات شبكات التهريب.

– تشكيل دوريات مشتركة عن طريق عقد إتفاقيات ثنائية.

– التعاون لكشف التواطؤ بين شبكات تهريب المهاجرين وموظفي الدولة وحراس السواحل والبواخر.

فمن خلال تبادل المعلومات يمكن أن تكون هناك فعالية أكثر في مكافحة الهجرة غير الشرعية خاصة مع دول شمال وغرب إفريقيا التي تصدر المهاجرين بقوة نحو دول الإتحاد الأوروبي، كما أن طريقة التصدي للمهاجرين بعد تفشي وباء كورونا تختلف عما كان عليه سابقا من ضرورة التباعد وعدم إحتجاز هؤلاء المهاجرين جماعيا الأمر الذي يحتم ضرورة تبادل الخبرات خاصة أن الدول الأوروبية أصبح لديها خبرة في التعامل مع منع إنتشار هذه الجائحة بين المهاجرين.

ثانيا– المساعدات المادية: يشكل الدعم المادي الذي تقدمه دول الإتحاد الأوروبي للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إحدى الدعائم الأساسية في التصدي ومكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ نجد بأن الإتحاد الأوروبي يخصص في هذا الشأن غلاف مالي سنوي لتدعيم منظومة الدول الإفريقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مثل المغرب وليبيا وتفعيل أكبر للأجهزة المختصة بمراقبة الحدود، فالمغرب مثلا تحسنت

كثيرا منظومته الخاصة بمكافحة الهجرة القادمة من جنوب الصحراء بحيث كان للمساعدات المالية الأثر البالغ في هذا التحسن[18].

كما تلجأ الدول الأوروبية إلى تقديم الدعم اللوجيستي للدول لتعقب وكشف المهاجرين غير الشرعيين عن طريق إبرام إتفاقيات ثنائية مثل الإتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا عام 2007 أين أعارت إيطاليا إلى ليبيا ست قطع بحرية يوجد على متنها طواقم مشتركة للقيام بالمراقبة والبحث وتعقب المهاجرين غير الشرعيين[19].

تشكل هذه المساعدات المادية سواء كانت مالية أو لوجيستية حاليا ضرورة أساسية في ظل انتشار وباء كورونا أكثر من أي وقت مضى، لأن جائحة كورونا فرضت إجراءات وقائية كما هو معروف وحاجة الدول المصدرة للهجرة مثل مصر، ليبيا، الجزائر، موريتانيا وغيرها لديها نقص في إمكانيات الوقاية من هذا الوباء من أقنعة واقية ومواد تعقيم لتفادي انتشار العدوى بين المهاجرين وحماية أطقم الحراسة.

المطلب الثاني: البعد الصحي في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا

ظلت الدول الأوروبية تعاني دائما من المشاكل الصحية المترتبة عن الهجرة غير الشرعية بفعل انتقال الأمراض والفيروسات، إلا أن هذه الأمراض لم تكن بالخطورة البالغة مثلما هو عليه الحال لفيروس كورونا الذي لم يتمكن لا الطب ولا البروتوكولات الوقائية من السيطرة عليه بعد مرور أكثر من سنة على ظهوره واجتياحة لدول العالم، هذا الأمر يقتضي اتخاذ جميع الإحتياطات اللازمة لمنع انتشار الفيروس في أوساط المهاجرين وكذلك بين سكان الدول الأوروبية، وللتفصيل أكثر حول هذا الموضوع سنتطرق إلى الإحتياطات الصحية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ثم آثار البعد الصحي على الدول الأوروبية.

الفرع الأول: الإحتياطات الصحية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا

أثرت جائحة كورونا على مختلف المجالات والميادين إلا أن هذه التأثيرات تتفاوت حسب درجة خطورة الميدان الذي تمسه، وهو الكلام الذي ينطبق على الهجرة غير الشرعية التي يتدفق من خلالها المهاجرين من مختلف الدول والجنسيات بالمئات

مرة واحدة وهنا تطرح إشكالية الحفاظ على صحة هؤلاء لمنع انتشار وتفشي فيروس كورونا فيما بينهم، كما تطرح إشكالية أخرى تتعلق بأخذ الإحتياطات اللازمة لمنع دخول سلالة جديدة من فيروس كورونا المتحورة خاصة لدى الدول الأوروبية التي بها وضعية وبائية مستقرة نوعا ما،ومنه يتوجب إتخاذ مجموعة من التدابير الصحية قصد الحفاظ على الصحة العامة.

لا تختلف تدابير الوقاية من فيروس كورونا عن تلك الإجراءات الوقائية المتبعة من طرف الدول وهي تشمل مايلي:

- التباعد الإجتماعي.
- إستعمال وسائل الوقاية من أقنعة و ألبسة واقية.
- فحص الأفراد للتأكد من إصابتهم بالفيروس من عدمه.
- عزل المصابين بالفيروس.

إلا أن الأهم في كل هذا هو تكييف التدابير الصحية بين مقتضيات مكافحة الهجرة غير الشرعية والحفاظ على الصحة العامة وهو أمر صعب جدا، فالدول الأوروبية وجدت صعوبة كبيرة في التصدي للهجرة في الحالات العادية فما بالك في مثل هذه الظروف الإستثنائية، كما تقوم هذه الدول بحماية الحقوق الأساسية لهؤلاء المهاجرين من منطلق أنهم بشر دفعتهم ظروف إستثنائية في بلدانهم الأصلية بالهجرة بحثا وضع إجتماعي أو إقتصادي أو سياسي أحسن[20].

في ظل كل هذا يمكن للدول الأوروبية أن تعتمد على مثل تلك الإرشادات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية شهر ماي 2020 بعد تفشي جائحة كورونا، وهي إرشادات لتسيير المعابر البرية الحدودية مع تطبيق البروتوكول الصحي لمنع إنتشار الوباء بين عابري الحدود، ذلك أن المعابر الحدودية البرية تشبه نوعا ما مناطق التسلل للهجرة غير الشرعية البرية مما يجعل من الإعتماد على هذه الإرشادات مفيدا جدا في تكييف الإحتياطات الصحية مع الهجرة وهي تقوم على مجموعة من الدعائم تتلخص فيما يلي[21]:

- إعداد خطة طوارىء صحية.

– تحديد الموظفين الصحيين وغير الصحيين مثل رجال الجمارك وموظفي القطارات والحافلات والمتطوعين للمشاركة في حماية المهاجرين غير الشرعيين من خطر جائحة كورونا.

– توفير وسائل النقل للتكفل بالحالات المصابة بالفيروس أو يشتبه في إصابتها.

– تحديد المناطق المخصصة لفحص وفرز المهاجرين غير الشرعيين مع مراعاة مسافة الأمان بمتر واحد.

– الحفاظ على التدابير الأمنية اللازمة لإدارة حشود المهاجرين غير الشرعيين في حالة عدم إمتثالهم لإجراءات وتدابير الوقاية.

– ضمان الإمدادت الكافية من أدوات التعقيم وأجهزة قياس الحرارة، المطهرات الكحولية، الملصقات وغيرها من المعلومات حول آداب السعال والتنفس بلغات مختلفة، إضافة إلى صناديق التخلص من أدوات التعقيم.

كما يتعين دائما التركيز على المناطق التي يقيم فيها المهاجرين غير الشرعيين قصد ترتيب ترحيلهم إلى بلدانهم الأــصلية بزيادة إنشاء مثل هذه الأمكنة وتوسيعها حتى تستجيب للمعايير والشروط الصحية اللازمة للوقاية من فيروس كورونا ومن خطر أي فيروس آخر قد يظهر مستقبلا، إذ يعد هذا تحدي هام تعمل على الدول الأوروبية على تحقيقه رغم صعوبته مثلما وجدت صعوبة من قبل في التعامل مع المهاجرين الذين يحملون وباء الإيبولا ومرض الإيدز.

الفرع الثاني: الآثار المتوقعة من اتخاذ تدابير صحية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على مستوى الدول الأوروبية:

إن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية من شأنه أن يشكل عبئا ماليا على الدول الأوروبية، وتزيد هذه التكلفة إذا كانت في ظرف إستثنائي صحي كجائحة كورونا التي تفرض تعاملا خاصا مع المهاجرين باتباع بروتوكول صحي صارم لتفادي انتشار العدوى والحفاظ على الصحة العامة،كما يتوقع أن يزداد تدفق المهاجرين نحو الدول الأوروبية بفعل التأثيرات الإقتصادية للجائحة على الأفراد

واستقرار الأوضاع الصحية نسبيا على عدة دول من العالم، كل هذه المعطيات توحي بأن يكون هناك آثار مالية، وآثار صحية على دول أوروبا وهو ماسنتطرق إليه الآن.

أولا– الآثار المالية والإقتصادية: لتوفير التدابير القانونية اللازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل ظروف صحية متدهورة عند ظهور الأمراض والأوبئة كجائحة كورونا، فإن الأمر يقتضي اتباع تدابير خاصة في التعامل مع هؤلاء المهاجرين خاصة الشق المتعلق بالتعامل مع المهاجرين بعد تسللهم إلى دول أوروبا إذ يتم عادة وضعهم في أماكن يتم احتجازهم فيها تمهيدا لطردهم وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، كما أن طبيعة الظرف تقتضي احتجاز المهاجرين غير الشرعيين حتى من دخلو من قبل بطريقة غير شرعية وهم غير محتجزون لأجل تفادي انتشار العدوى، كما يقتضي كذلك حماية حقوق هؤلاء المهاجرين مادام من المقرر قانونا بأن يقع على الدولة الإلتزام بضرورة تمكين المهاجر من حقه في الحصول على الرعاية الطبية المجانية وأن تكون بنفس المعايير الموجودة خارج أماكن الإحتجاز[22]، كما أنه في مثل حالة كورونا ينبغي تكثيف ومضاعفة الرعاية الصحية لتشمل الأكل المقدم، المرقد، وأماكن الصرف الصحي، التعقيم وغير ذلك ما يتطلبه هذا الظرف من إمكانيات بتخصيص مبالغ مالية ضخمة للتكفل الأمثل هذا الأمر.

لكن وضع مثل هذه التدابير الخاصة في زمن كورونا للتعامل مع المهاجرين يثقل كاهل الدول الأوروبية إقتصاديا، خاصة مع إنخفاض مداخيل هذه الدول بعد غلق المصانع والمؤسسات والأماكن السياحية بفعل الإجراءات الوقائية المتخذة زمن كورونا، وعليه فقد أعطت جائحة كورونا تصورا يوجب على ضرورة الدول أخذ إحتياطاتها مستقبلا لتفادي الوقوع في مثل الحالات الحرجة بتخصيص ميزانية خاصة تصرف عندما يكون هناك ظرف إستثنائي صحي.

ثانيا– الآثار الصحية: من البديهي أن يكون لأي أزمة صحية آثار على الصحة، إلا أن هذه الآثار في ظل جائحة كورونا تكون معقدة وليس بهذه البساطة، فالأزمة الصحية تمس مختلف المجالات ويكون بين كل هذه الأخيرة علاقة تأثير وتأُثر مثلما هو عليه الحال لتدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ يمكن أن يشكل تدفق المهاجرين على

الدول الأوروبية خطرا على صحة سكان هذه الدول بفعل الإنتشار السريع للعدوى، كما أن شروع الدول الأوروبية في عملية تلقيح ضد وباء كوورنا يطرح العديد من التساؤلات حول عملية التلقيح من حيث إمكانية تلقيح هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من عدمها خاصة بالنسبة لغير المحتجزين الأمر الذي يمس ببيانات وإحصائيات التلقيح، إضافة إلى صعوبة محاصرة الوباء ومنع إنتشار العدوى.

يضاف لكل هذا التوقعات التي تشير إلى أن المهاجرين غير الشرعيين سيحاولون السفر عبر حدود الدول الأوروبية دون توثيق أو فحوصات طبية[23] للبحث عن تحسين الوضع المالي في ظل نقص فرص العمل الأمر الذي يزيد من خطورة استمرار جائحة كورونا لشهور أو لسنوات أخرى وهو ما يعرض الصحة العامة للخطر.

خاتمة:

كان لاجتياح جائحة كورونا لدول العالم بمثابة تنبيه إلى ضرورة إعادة تقييم المنظومة الصحية كاملة، كما ثبت بأن البعد الصحي يؤثر على جميع الميادين والمجالات وتسبب مثل هذه الأزمات الصحية عدة آثار سلبية على الدول، مثلما هو الحال لدول أوروبا التي عانت كثيرا من جائحة كورونا رغم أنها تتميز بمنظومة صحية عالية، ففي عز هذه الأــزمة وجدت هذه الدول نفسها تكافح على عدة جبهات من بينها مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي لم تتوقف طوال كل هذه الفترة إلى يومنا هذا. هنا وجدت الدول الأوروبية صعوبة أكبر في مكافحة الهجرة خاصة عند ضبط المهاجرين غير الشرعين أين يتطلب الأمر تكفلا خاصا بهم بتطبيق قواعد وإجراءات الوقاية من جائحة كورونا مما زاد من تكلفة وأعباء مكافحة الهجرة، كما ألزم الدول بإعادة مراجعة تدابير المكافحة للتكيف مع مثل هذه الحالات مستقبلا.

وعليه خلال بحثنا في موضوع مكافحة الهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية بعد جائحة كورونا توصلنا إلى النتائج الآتية:

– رغم غلق الحدود وتوقف حركة السفر نحو الدول الأوروبية خلال فترة كورونا إلا أن هذا لم يمنع من تدفق المهاجرين وظهرت معه منافذ جديدة للهجرة غير الشرعية.

– تطبيق إجراءات الوقاية من جائحة كورونا من الصعب تطبيقها على أماكن احتجاز المهاجرين غير الشرعيين.

– مكافحة الهجرة غير الشرعية في الظروف الإستثنائية الصحية مكلف إقتصاديا وماليا.

– البعد الصحي عاملا يفرض نفسه بقوة بعد جائحة كورونا.

– الهجرة غير الشرعية تؤثر في الحفاظ على الصحة العامة لدى الدول الأوروبية.

أما بالنسبة للحلول التي يمكن تقديمها قصد مكافحة الهجرة في مثل هذه الظروف الإستثنائية كجائحة كورونا فإننا نقترح ما يلي:

– أفضلية الجانب الوقائي على التصدي والمكافحة عن طريق معالجة أسباب الهجرة غير الشرعية ومساعدة الدول المصدرة للمهاجرين في عمليات التنمية.

– في مثل هذه الظروف الإستثنائية الصحية ينبغي اليقظة أكثر عبر الحدود البرية أين تنشط فيها الهجرة غير الشرعية أكثر من أي وقت مضى.

– إعادة النظر في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين لاسيما خلال فترة احتجازهم وإعادة هيكلة هذه الأماكن بما يتكيف والوقاية مع حالات ظهور أمراض معدية كجائحة كورونا.

– وضع ميزانية خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في مثل هذه الحالات مستقبلا حتى لايكون هناك عجز أو قصور في التصدي للهجرة غير الشرعية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

---

(1) جميلة أوشن، حياة فرد، دوافع وأبعاد الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد1، العدد3، 2018، مجلة تصدر عن جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 41.

(2) واثق عبد الكريم حمود، موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية المجلد 6، الجزء2، العدد 20، 2017، مجلة تصدر عن جامعة كركوك، العراق، ص 357 .

(3) رافع أمبارك، واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار ضفتي المتوسط نموذجا، مجلة قضايا معرفية، المجلد 1، العدد 1، 2018، مجلة تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، ص 59.

(4) محمد زهير عبد الكريم، سياسات دول الاتحاد الاوروبي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، لا يوجد رقم المجلد، العدد 19، 2020، مجلة تصدر عن جامعة تكريت، العراق، ص 61–62.

(5) محمد زهير عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 62.

(6) تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورو متوسطية، ص 2 ، موجود على الرابط التالي:

https://www.eesc.europa.eu/sites/default/files/resources/docs/f_ces9237-2011_tcd_ar.doc

تاريخ الاطلاع 14 فيفري 2021.

(7) الهجرة الى أوروبا في 2019 أرقام وحقائق، موجود على موقع مهاجر نيوز من خلال الرابط التالي:

https://www.infomigrants.net/ar/post/21860/الهجرة-إلى-أوروبا-في-2019-أرقام-وحقائق

تاريخ الاطلاع 19 فيفري 2021

(8) تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، اصدار المنظمة الدولية للهجرة، 2019، ص 95. موجود على موقع المنظمة الدواية للهجرة: WWW.IOM.INT/WMR

(9) هي وكالة تابعة للإتحاد الأوروبي تم إنشاؤها عام 2005 ومقرها وارسو عاصمة بولندا مهمتها الاساسية هي تنسيق جهود مراقبة الحدود من أجل وقف الهجرة غير الشرعية نحو الدول الاوروبية. لمزيد من التفصيل حول هذه الوكالة راجع موقعها

على الانترنت: https://frontex.europa.eu/about-frontex/who-we-are/foreword

(10) Irregular migration into EU last year lowest since 2013 to COVID-19, disponible sur le site: https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/irregular-migration-into-eu-last-year-lowest-since-2013-due-to-covid-19-j34zp2 consulté le 23/02/2021

(11) خبراء: كورونا ستزيد من الهجرة الإقتصادية . موجود على الموقع:
https://www.infomigrants.net/ar/post/28388/خبراء-كورونا-ستزيد-من-الهجرة-الاقتصادية

تاريخ الاطلاع 2021/02/23

(12) Irregular migration into EU last year lowest since 2013 to COVID-19, Op Cite.

(13) qu'est-ce que frontex ! disponibe sur le site https://frontex.europa.eu/fr/qui-sommes-nous/qu-est-ce-que-frontex-/ consulté le 25/02/2021

(14) بن يحيى عتيقة، الجهود الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، 2018، مجلة تصدر عن جامعة تيارت، الجزائر، ص 467.

(15) Eurosur, disponible sur le site: https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/border-crossing/eurosur_en consulté le 11/02/2021

(16) Agathe Piquet, europol et la sécuritisation des migrations irréguliéres, revue de Centre d'Information et d'Etudes sur les Migrations Internationales, France, vol 28, n 165, 2016, pp 141-142. Pp 131-150.

(17) صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2007/2006، ص 82.

(18) صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 81.

(19) سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي " قراءة في أمننة الظاهرة"، مجلة العلوم السياسية، لايوجد رقم مجلد، عدد 55، 2018، مجلة تصدر عن جامعة بغداد، العراق ، ص 223.

(20) سعيد دبوز، حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية في الصكوك الدولية والتشريع الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الأول، 2018، مجلة تصدر عن جامعة الوادي، الجزائر، ص 70-71.

(21) لمزيد من التفصيل راجع : مكافحة تفشي عدوى كوفيد 19 في المعابر البرية، إرشادات مبدئية، منشورات منظمة الصحة العالمية، ماي 2020. موجود على الموقع:

https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/332165/WHO-2019-nCoV-Ground_crossings-2020.1-ara.pdf

تاريخ الإطلاع 02 مارس 2021.

(22) يحيى ياسين سعود، الضمانات القانونية الدولية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين، مجلة رسالة الحقوق، لا يوجد رقم المجلد، العدد 3، 2018 ، مجلة تصدر عن جامعة كربلاء، العراق، ص 64.

(23) Erol yayboke, five ways covid-19 is changing global migration, centre for strategic and international studies Disponible sur le site: https://www.csis.org/analysis/five-ways-covid-19-changing-global-migration consulté le 19/03/2021